ممّن حاولوا استغلال الظروف الناشئة لتأمين مصالحهم الخاصة. وأشارت مصادر فلسطينية، بوضوح، الى ان فوضى الاسعار هذه، ليست الاّ تعبيراً عن موجة الغلاء التي شهدتها البلاد مؤخراً (**الطليعة**، القدس، ٢/٢/١٩٨٩). ورأى محلّلون اقتصاديون ان الاجراءات الاقتصادية التي طرحتها اسرائيل لمعالجة الازمة الاقتصادية التي تعاني منها أدت الى زيادة كلفة المعيشة بشكل متساوٍ، من الناحية الرسمية، بين المناطق المحتلة واسرائيل. لكن الوضع، في المناطق المحتلة، يظل أكثر سوءاً من الناحية العملية، اذا اخذنا بالاعتبار الهوّة الواسعة في بنية الاقتصادين، الفلسطيني والاسرائيلي. اذ يبلغ متوسط الاجور، في المناطق المحتلة، على سبيل المثال، خُمْس نظيره لدى الاسرائيليين. وبالمقياس عينه، يمكن النظر الى الاستهلاك، حيث يشكل الانفاق على شراء السلع الاستهلاكية الغذائية ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من دخل العامل الفلسطيني، بينما لا يتجاوز نظيره عند الاسرائيلي ٢,١ بالمئة، بالمتوسط. والنتيجة الفعلية هي ان ارتفاع مستوى اسعار المواد الغذائية الاساسية أدى الى انخفاض في مستوى معيشة الفلسطينيين بلغ اضعاف ما بلغه عند الاسرائيليين، الذين يتمتعون، أيضاً، بامتيازات حرم منها الفلسطينيون، كاتفاقيات العمل، والتعويضات، والتأمين، وغيرها (**المصدر نفسه**).

أزمة «متبادلة»

في حين تسبّبت الانتفاضة الشعبية، في المناطق المحتلة، في أزمة اقتصادية، بدرجة ما، لاسرائيل، فان جانباً من هذه الازمة أعيد تصديره الى المناطق المحتلة، على أرضية التبعية المباشرة والكاملة لاقتصاد المناطق المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي، والتي تجعل ازماته تنعكس، بالضرورة، بدرجة أو بأخرى، على الاوضاع في المناطق المحتلة، وتظهر في صور متعددة. وقد أكد محللون اقتصاديون ان الانتفاضة تعتبر أهم الاسباب التي فرضت على اسرائيل الاخذ ببرنامج اقتصادي متقشف، لمواجهة التدهور الاقتصادي فيها. وتؤكد الارقام التي نشرتها الحكومة الاسرائيلية ان نمو الناتج القومي الاجمالي، خلال العام الماضي (١٩٨٨)، لم يتجاوز الواحد بالمئة. ويعتبر هذا أدنى معدل للنمو تشهده اسرائيل، منذ العام ١٩٨٢ (حسن المصري، «الانتفاضة وتدهور الاقتصاد الاسرائيلي»، **الحياة**، لندن، ٩/٢/١٩٨٩). من جهة أخرى، سجل فائض التجارة من البضائع والخدمات المصدّرة الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في العام ١٩٨٨، مبلغاً اجمالياً، قدِّر بـ ٥٦ مليون دولار، أي بثلثي ما سجله خلال العام ١٩٨٧ الذي بلغ ـ حسب تقديرات بنك اسرائيل ـ ١٧٤ مليوناً. وقدّرت صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة، العام الماضي (١٩٨٨)، بـ ٦٥٠ مليون دولار، مقارنة بـ ٩٢٨ مليوناً العام ١٩٨٧. أما الخدمات، فقد راوحت عند حدود ٢١٥ مليوناً، مقارنة بـ ٢٢٠ مليوناً في الفترة عينها من العام الماضي (شلومو ماعون، «اهالي الضفة يشعرون [بنتائج] تراجع ارتباطاتهم باسرائيل»، **جيروزاليم بوست**، ١٠/٢/١٩٨٩). وذكر بنك اسرائيل ان صادرات اسرائيل، من بضائع ومنتجات الضفة الفلسطينية، انخفض من ٣٠٤ ملايين دولار، العام ١٩٨٧، الى ١٧٠ مليوناً، العام ١٩٨٨. أمّا صادرات الخدمات، التي هي، بالاساس، ايدي عاملة تقدر قيمتها بـ ٦٧٠ مليون دولار، فقد انخفضت الى ٦٣٩ مليوناً في الفترة عينها (**الدستور**، عمّان، ١٣/٢/١٩٨٩). حول هذا الموضوع، قدرت مصادر حكومية اسرائيلية عدد العمال، من المناطق المحتلة، المصرّح لهم بالعمل في اسرائيل، بصورة منتظمة، بين ٧٨ و٧٩ بالمئة ممّن كانوا يعملون قبل اندلاع الانتفاضة. وهذا يعني ان ٩٠ ألف عامل، على الأقل، لا يزالون يعملون في اسرائيل، مقارنة بـ ١١٤ الفاً عملوا حتى الربع الاخير من العام ١٩٨٧ (ماعون، **مصدر سبق ذكره**).

رياح شرقية

جاءت هذه التطوّرات، جميعها، في ظل الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاردن، منذ وقت مبكر من العام الماضي (١٩٨٨)، والتي بلغت ذروتها في تشرين الاول (اكتوبر) منه، حيث تمّ «تعويم الدينار [الاردني]، تمّ انخفاضه بنسبة ٣٠ بالمئة تقريباً، واتخاذ البنك المركزي سلسلة من الاجراءات النقدية، والتجارية، والمالية، العاجلة، لمواجهة الازمة» (د. فهد الفانك، «موازنة الاردن للعام ١٩٨٩ تترك اسئلة معلّقة»، **الحياة**، ٧ ـ ٨/١/١٩٨٩). وعلى الرغم من هذا الانخفاض